اللجنة التحضيرية للمؤتمر تمهل الكتل السياسية أسبوعاً لتقديم أوراقها النهائية

الكردستاني : دعوة بارزاني تختصر الوقت والجهد .. والوطني يرفض التهديد

على الرغم من أن المؤشرات العامة لا توحي بأن هناك إمكانية لعقد المؤتمر الوطني في موعد قريب،الا ان اللجنة التحضيرية أمهلت الكتل السياسية أسبوعا واحدا لتقديم ما لديها من مستجدات.

عضو في اللجنة التحضيرية توقع ان تنتهي اللجنة من إعداد جدول الأعمال وطرح سبل توفيقية، واكد على ان الاشكالية الحالية تتمثل بفقرتين من حيث تسلسلهما في جدول الاعمال وهما:ما لم ينفذ من اتفاقية اربيل والأخرى المشاكل المستجدة ،من جانب آخر اكد التحالف الكردستاني انه قدم ورقة تتعلق بقضايا رئيسية من اهمها الالتزام بالدستور ، وان تكون الشراكة في الحكم على مستوى صنع القرار،والالتزام بالاتفاقات السياسية وتحديدا اتفاقية اربيل .

□ بغداد/ ماجد طوفان

وعلى الطرف الاخر اعربت القائمة العراقية عن ان الهوة اصبحت كبيرة بين السياسيين ،وان عمق الخلافات قد تجاوز عقد المؤتمر الوطني ، وان عقد الاخير اصبح سلاحا ذا حدين . وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قد اعلن الاسبوع الماضي عن عدم عقد الاجتماع الوطني في موعده كما هو معلن لاتساع الخلافات السياسية بين القوى السياسية الرئيسة.

وكانت القائمة العراقية قد اتهمت ممثلي ائتلاف دولة القانون في اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني بالتنصل عن الاتفاقات التي تمت في الاجتماعات السابقة بعد ان ابدوا موافقتهم على جميع النقاط وهو ما دفع الى تأجيل عقد الاجتماع الوطني.

عضو اللجنة التحضيرية عن التحالف الوطني اشار الى ان الكتل ممثلة في اللجنة التحضيرية ، وبالتالي فهي تعبر عن مقترحاتهم ورؤيتهم . وقال النائب عمار طعمة في اتصال هاتفي مع المدى امس " ان اللجنة التحضيرية وبعد ان عقدت اكثر من ٦ لقاءات درست فيها جدول الاعمال وهيكليته وموضوعاته ، ولم يتبق سوى نقطتين هما محل الخلاف، وهي ترتبط بالترتيب وهما: ما الذي لم ينفذ من اتفاقية اربيل ، والمشاكل المستجدة " واضاف طعمة "هناك فريق يرى ان يكون هناك تمايز بين هاتين النقطتين وهو بالتالي اختلاف شكلي لا يرتقي الى ان يكون اشكاليا " واوضح طعمة ، ان اللجنة معنية بالوصول الى صيغ يتفق عليها الجميع والتي تتلخص بالآليات وجدول الاعمال والضمانات المرافقة التي تطالب فيها بعض الكتل . وعن امكانية تحديد موعد لعقد المؤتمر اكد طعمة" ليس المهم عقد المؤتمر، بل انجاح المؤتمر ، كاشفا ان مكان وزمان عقد المؤتمر ومن سيدعى اليه هو من اختصاصات رئيس الجمهورية باعتباره راعيا له . وعن الاخبار التي تقول ان هناك انقساما في التحالف الوطني وتحديدا بين دولة القانون وباقي مكونات التحالف ، ختم طعمة حديثه قائلا " ليس هناك اي اختلاف بين مكونات التحالف ، لافتا الى ان التحالف سيبدي مرونة كبيرة لاجل انجاح المؤتمر ودرج اي موضوع يعتقد الفرقاء انه اشكالي ويحتاج الى مناقشات .

من جانب اخر اكد الناطق باسم التحالف الكردستاني عدم وجود اتفاق نهائي على جدول الاعمال . وقال النائب مؤيد الطيب في اتصال هاتفي مع المدى امس "ان العراقية طلبت حضور قيادات الصف الاول، ولان اكثر من شخصية منهم كانت خارج العراق تأجل الاجتماع والذي كان من المؤمل ان يعقد في الخامس من نيسان". واكد الطيب ان اللجنة التحضيرية وبعد ان عقدت الكثير من الاجتماعات الا انها لم تتوصل الى نهايات جيدة والسبب في ذلك انهم ليسوا اصحاب قرار ومن الافضل – والكلام مازال للطيب- ان يجتمع اصحاب القرار اختصارا للوقت والجهد".

وعما اذا كان اجتماع القيادات واصحاب القرار سيكون بديلا عن المؤتمر اوضح الطيب ان ليس هناك تقاطع بين الفكرتين لان كلتيهما الهدف منه حل المشاكل والقضايا العالقة بين الفرقاء السياسيين. والمح الطيب الى ان " لا يفسر البعض الخلافات بين رئيس الاقليم ورئيس الوزراء على انها شخصية ، بل هي تتعلق بتنفيذ الاتفاقات وما لم ينفذ منها" .

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الى عقد الاجتماع الوطني في الخامس من شهر نيسان الجاري لحل الخلافات السياسية غير ان الاتهامات التي سبقته دفعت باتجاه تأجيل المؤتمر. على الطرف الاخر والذي يعد الغريم الاكبر للتحالف الوطني وتحديدا (دولة القانون) اكد نائب عن القائمة العراقية ان عمق الخلافات قد تجاوز عقد المؤتمرات ، وان عقده اصبح سلاحا ذا حدين. وقال النائب طلال الزوبعي في اتصال هاتفي مع المدى امس " لقد اصبحنا في امتحان صعب، ويبدو اننا اما ان نريد ان نخدع انفسنا او نخدع الشعب ، وعلى السياسيين ان يدركوا مليا ان الحلول المؤقتة اصبحت وبالا عليهم، وان رمي الكرة في ملعب الاخر لم يعد مجديا " . وعن الاجواء التي تسود التحضير للمؤتمر وامكانية عقده اوضح الزوبعي " ان اللعب السياسي يجب ان يكون في المتوازيات رغم عدم التقائها ، وليس في التقاطعات ، لان التفكير محصور بان هذا صحيح والآخر خطأ ، ارهابي ، وصاحب سلام ، وابيض واسود ، وكل القرارات والتوقعات اصبحت مبنية على هذه الثنائيات التي لاتقبل القسمة الا على نفسها" . وعن الحلول الممكنة اذا كان المؤتمر برأي العراقية ليس حلا المح الزوبعي ان الحل يكمن بالانتخابات المبكرة ما دامت العملية تعاني من انسدادات مزمنة، ولفت الزوبعي الى "ان المالكي محظوظ بحكم الظروف الموضوعية التي يمر بها العراق الآن ولذلك لا يمكن اسقاطه ، وبذات الوقت فان السياسيين والشعب اصبحوا يخافون من كلمة التغيير" .وفي سياق ذي صلة كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي عن اتصالات تجريها الكتل لاستئناف اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني.

وقال الأسدي في تصريح له امس ان"الاجتماع الوطني هو الخيار المطروح، ولا توجد خيارات اخرى ، كاشفا ان هناك اتصالات تجري الان لاستئناف جلسات اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني ونأمل ان تصل الى نتائج وحلول قريباً."

واضاف "ان التحالف الوطني يؤكد على ضرورة عقد الاجتماع الوطني ، ولا توجد اية مصلحة بإعاقة الاجتماع وينبغي على جميع الكتل الاجتماع في بغداد ومعالجة الإشكالات بعيدا عن التهديد والوعيد."

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني قد كشفت امس عن امهالها الكتل السياسية اسبوعاً واحداً لتسليم اوراقها النهائية ومطالبها التي ستناقش خلال المؤتمر.

وقال عضو اللجنة عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي لوكالة كردستان للانباء إن "الاسبوع المقبل سيكون هناك اتفاق نهائي بين الكتل السياسية على جدول اعمال المؤتمر الوطني المرتقب "،مشيرا ان "الكتل السياسية أعطت مدة اسبوع لتقديم ما لديها من مستجدات".

واوضح البياتي ان "رئيس الجمهورية قد استكمل لديه عمل اللجنة التحضيرية والاسبوع المقبل سنحدد المضي بأي اتجاه" مبينا ان "التحالف الوطني جاهز وسيقدم كل التنازلات من اجل انجاح المؤتمر الوطني في اطار الدستور وعدم الخروج عليه".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

الرجم والكرد وحمايات النجف

الجدل حول الرجم بالحجارة و"الإلقاء من شاهق" في ايران، وتهديد الحكومة اذاعة كردية بالاغلاق في بغداد، وسحب الحكومة لعناصر حماية المرجعية الدينية في النجف، هي ٣ موضوعات شغلتني الاحد.

فبعد دقائق من الافراج عن رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، تنفس المراقبون الصعداء وقالوا ان الامور بين الكتل السياسية ربما تسير نحو تهدئة، وان فريق رئيس الحكومة قد يأخذ استراحة نسبية قبل ان يبدأ بإصدار او تحريك قرارات تصب الزيت على نار الصفيح السياسي الساخن جدا. ولكن بعد دقائق من سماعنا لهذا النبأ، تبين ان لدى الحكومة "حزمة" من القرارات التي قد تشعل الحساسيات مع اكثر من طرف وبشكل غامض للغاية. وهناك من يستغرب تزامن هذه القرارات مع بعض وصدورها المتلاحق كمدفع رشاش اوتوماتيكي لا يهدأ.

يأتيك الخبر الاول على لسان اذاعة شفق، التي قالت على موقعها الالكتروني انها الاذاعة الكردية الوحيدة في بغداد وانها تلقت من الحكومة "إخطارا" هو الاول من نوعه في تاريخ اذاعات العراق. اذ يطالبها خطاب حكومي بأن عليها ان تغلق البث في غضون عشرة ايام وإلا تعرضت لعقوبة جسيمة. والسبب كما تنقل الاذاعة عن كتاب الحكومة هو "اضرار البث بالبيئة". لكن الاذاعة تستغرب قضيتين. الاولى ان هناك مئات الاذاعات المحلية في البلاد لم يسبق ان تلقت مثل هذا الاخطار خاصة وان "شفق" استحصلت كل الموافقات قبل ٦ اعوام. وثانيا ان الكتاب مؤرخ في ٨ آذار ويحمل انذارا بإغلاق المحطة في ١٨ آذار، لكن الكتاب وصل بتاريخ امس اي في ١٥ نيسان، وتسبب بحيرة وبلبلة لدى الزملاء!

والحكومة لا تمنح نفسها فرصة للراحة كما يبدو، اذ ان "الاستفزازات" شغالة. فمن النجف قال متحدث باسم مرجعية السيد بشير النجفي ان الحكومة امرت بسحب ٢٤٠٠ عنصر امني منتسب للداخلية يقومون بحماية المرجعيات في المدينة منذ اعوام. مجلس المحافظة اكد الخبر للزميلة "السومرية نيوز" دون ان يفصح عن مغزاه، وبعض المراقبين يقولون ان مسؤولين رفيعي المستوى يشعرون بالاهانة لان المرجعية ترفض استقبالهم منذ مظاهرات ٢٥ شباط التي جاءت احتجاجا على سوء الحال، وان سحب الحمايات قد يكون متصلا بهذا الانزعاج!

ويبدو ان حكومتنا تدشن فصل "استفزاز" طويل سيطال الجميع، ولن يقتصر على فرج الحيدري او كريم التميمي. على عكس حكومة ايران التي تريد القيام بلون من "التهدئة" لا في ملفها النووي بل في قضية العقوبات الجسدية.

فطهران (وانا اردد مع الاصدقاء ان ايران شأن عراقي محلي او العكس) تواجه منذ ٣٠ عاما، احتجاجات عديدة من الاتحاد الاوربي ومنظمات حقوق الانسان على تطبيق عقوبات جسدية فظيعة بحق من يقيمون علاقات جنسية خارج اطار الزواج، او متعاطي المشروبات الروحية، من قبيل الجلد العلني والرجم بالحجارة، او إلقاء النساء والرجال من شاهق (اي بناية مرتفعة). ولعل نظام ايران يتسابق مع السعودية وحكومة طالبان السابقة في تطبيق هذا النوع من العقوبات، وحين تقرأ الصحف الايرانية تقع عينك كل يوم تقريبا على خبر من قبيل ان فلانة بنت فلان رجمت بالحجارة حتى الموت في شارع كذا. او ان فلان المتهم بالمثلية الجنسية جرى إلقاؤه من جبل كذا ولقي حتفه. وسبق لي ان ترجمت بعض الاخبار المشابهة الى العربية فأثارت الاستغراب في كل وسائل الاعلام التي عملت فيها. لكن الجديد ما قرأته الجمعة من ان اوساطا حكومية نافذة ومقربة من مكتب المرشد علي خامنئي تفكر اخيرا بتهدئة الاجواء في هذا الملف واستبدال العقوبات الفظيعة المذكورة بعقوبة السجن وما شابه. ولا ادري السبب الذي جعل ايران تستعد لاتخاذ قرار كهذا بعد عقود من تطبيقه. لكنني سأفرح بالتأكيد حين ارى الانظمة المتشددة تطأطئ رأسها امام ضغوط منظمات حقوق الانسان الدولية. فلدى ايران شعب جميل يستحق ان يحيا مثل شعوب الامم المتقدمة، وهم مثلنا يعانون منذ عقود من نظام يزخر فيه المتشددون الذين يراقبون حركات الناس وسكناتهم وسلوكهم الشخصي ويتلذذون بإصدار عقوبات من قبيل الجلد والرجم بالحجارة. وكل نصر لملف حقوق الانسان في طهران يساوي نصرا مماثلا تحققه شعوب المنطقة.. التي تثور وتثور منذ العشرينات لكنها تصحو كل يوم على زعيم او سلطان متوتر وعصبي يشتهي ان يقوم بإلقاء الشعب كله من "شاهق".

رئيس الحكومة يرد على رفض المراجع استقباله بتخفيض حماياتهم إلى النصف

□ بغداد/ المدى

بعد أيام من زيارته مدينة النجف ورفض المراجع الأربعة الكبار استقباله تمسكًا بمقاطعتهم السياسيين احتجاجاً على سوء أدائهم، أمر رئيس الوزراء نوري المالكي بتخفيض عدد أفراد حمايات المراجع الى النصف تعبيراً عن استيائه من تعاملهم معه. فيما دعاه مقتدى الصدر إلى العمل من أجل العراق لا لحزبه أو شخصه.

وكشفت مصادر أن المالكي قد أمر بتقليص عدد حمايات مكاتب المراجع الدينية في مدينة النجف إلى النصف. وأشارت إلى أنّ رئيس الوزراء أمر فور عودته من النجف الاثنين الماضي، وبعد رفض المراجع الدينية فيها لاستقباله، إلى تقليص عدد افراد حمايات مكاتب هذه المراجع في المحافظة.

وأكدت المصادر أن مكتب رئيس الوزراء قد أصدر خطابًا رسميًا يقضي بتقليص عدد أفراد حمايات مكاتب المراجع الأربعة الكبار آيات الله علي السيستاني ومحمد سعيد الحكيم وبشير النجفي واسحاق الفياض الى النصف لكنه لم يعرف بعد عدد أفراد هذه الحمايات.

وقالت وكالة الفرات نيوز، الناطقة بلسان المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، برئاسة عمار الحكيم، إن اجراء المالكي يأتي على الرغم من تعرض مكاتب المرجعيات والشخصيات الدينية منذ أسابيع الى اعتداءات عدة بالعبوات الناسفة واللاصقة والقنابل اليدوية والصوتية، الامر الذي يستدعي تأمين حماية أكبر لها بدلاً من تقليصها، الامر الذي فسر على أنه رد من المالكي على عدم استقبال المراجع له ومقاطعتهم للسياسيين بشكل عام.

وكان المالكي قد زار النجف الاثنين الماضي من دون أن يتمكن من لقاء أي من مراجعها واكتفى بتفقد عدد من المشاريع والاطلاع على سير الاعمال فيها وحضر احتفالاً أقامه حزب الدعوة الاسلامي الذي يتزعمه لمناسبة الذكرى ٣٢ لقيام النظام المباد بارتكاب جريمة اعدام مؤسس الحزب آية الله السيد محمد باقر الصدر في مثل هذا الشهر من العام ١٩٨٠.

يذكر أن المراجع الأربعة الكبار كانوا قد قرروا منذ أشهر عدم استقبال السياسيين العراقيين تعبيرًا عن استيائهم من ادائهم وعدم التزامهم بوعودهم التي قطعوها لتحسين الوضع المعيشي في البلاد.

وقال الشيخ علي النجفي، نجل بشير النجفي، احد المراجع الكبار الاربعة في النجف، في تصريح صحافي اواخر العام الماضي، "قررت المرجعيات الدينية عدم استقبال أي سياسي" في مكاتبها في النجف. وأوضح أن هذا الموقف جاء "بسبب عدم التزام السياسيين بالوعود التي قطعوها من اجل تحسين الواقع المعيشي في العراق وعدم التزامهم بتوصيات المرجعية الدينية". وأضاف أنّ "المرجعيات الدينية عبرت عن امتعاضها من تصرفات السياسيين". وأشار إلى أنّ بعض المرجعيات لجؤوا الى "وسائل مختلفة (للتعبير) عن هذا الامتعاض. فمنهم من أصدر بيانًا بهذا الخصوص ومنهم من صرح بذلك، والنتيجة المحصلة لهذا الامر أن المرجعية الدينية في النجف، ممتعضة من تصرفات السياسيين لذلك قررت عدم استقبالهم".

وكان الشيخ عبد المهدي الكربلائي، معتمد السيستاني، قد أكد مؤخرًا أن السياسيين لم يلتزموا بالنصح الذي قدمته لهم المرجعية، وطالبهم بالكف عن التناحر السياسي. وقال في خطبة الجمعة في صحن الامام الحسين في كربلاء إن "المساحة الاوسع في هذا التناحر والاختلاف في الرؤى والافكار تتعلق بخلافات سياسية لا علاقة لها بمصالح البلاد". وأوضح الكربلائي أن "بعض السياسيين يقولون إننا نحتاج الى نصح المرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة اية الله العظمى السيد علي السيستاني". وأضاف: "نقول إن النصح من شخصية حكيمة غير كاف اذا لم يتم الالتزام بهذا النصح ولو أنّ السياسيين التزموا بما قدمته المرجعية من نصح في السابق لما كان وضع العراق على ما هو عليه اليوم". وقال إن "هذا النصح يحتاج الى امور عدة، اولها اننا بحاجة الى رجال دولة لديهم نكران للذات فإن كل الطروحات التي تطرح اليوم من قبلهم هي فئوية وحزبية".

وتساءل "ما الفائدة من تقديم نصح يواجه عدم التطبيق؟، مضيفا ان " السبب في أن يكون هذا البلد القوي بثرواته وعقوله مثل العراق ضعيفًا مستهاناً به من دول هي أقل قوة منه، هو عدم توحد الموقف السياسي في العراق، فإن النصح يحتاج الى من يطبقه وينفذه ويستمع اليه".